



في الالتماس الأول، من بين اثنين، ضد حرمان المسرح من مستحقاته المالية:

## المحكمة تأمر بلدية حيفا بتحويل ميزانية الدعم المستحقة لمسرح “الميدان”

«بلدية حيفا ووزارة الثقافة «جددنا» مستحقات الدعم لمسرح «الميدان» عقابا على عرضه مسرحية «الزمن الموازي» التي تعكس حياة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية» «الميدان» ينتظر قرار «محكمة العدل العليا» في التماسه ضد وزارة الثقافة والوزيرة ميري ريغف، على الخلفية ذاتها»

أمرت محكمة الشؤون الإدارية (المحكمة المركزية) في مدينة حيفا، يوم الرابع من تشرين الثاني الجاري، بلدية حيفا بتحويل ما تبقى من مستحقات الدعم المالي البلدي لمسرح “الميدان” العربي عن العام الجاري، ٢٠١٥، بصورة فورية.

وبقرارها هذا، قبلت المحكمة الالتماس الإداري الذي تقدم به إليها مسرح “الميدان”، بواسطة مركز «عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل»، ضد بلدية حيفا على خلفية قرارها “تجميد” ما تبقى من هذه المستحقات المصادق عليها سابقا.

وهذا الالتماس، إلى المحكمة في حيفا، هو واحد الالتماسين قدمهما مسرح “الميدان” بواسطة “عدالة، يوم ١٩ تشرين الأول الماضي، بينما قدم الثاني إلى “محكمة العدل العليا” الإسرائيلية ضد وزارة الثقافة ووزيرتها، ميري ريغف، على الخلفية ذاتها.

ولم تصدر المحكمة العليا قرارها في هذا الالتماس بعد. ويبلغ حجم الدعم المالي الإجمالي الذي تم “تجميده” لمسرح “الميدان” من جانب المؤسسات (البلدية والوزارة) للعام الحالي ٢٠١٥ نحو ٢٣ مليون شيكل، مما أوقع المسرح في أزمة مالية خانقة تهدد بإغلاقه كليا، بعد فصل عدد من العاملين فيه وإخراج آخرين إلى إجازات غير مدفوعة الأجر، علاوة على ديون متراكمة تبلغ نحو مليون شيكل.

##### الانتماس سياسي وكلم أقواها!

وكانت بلدية حيفا ووزارة الثقافة قد عمدتا إلى هذا الإجراء العقابي، الذي شكل انتقاما سياسيا فظا، على خلفية عرض المسرح مسرحية “الزمن الموازي” في شهر نيسان الماضي، وهي عمل مسرحي من تأليف وإخراج بشار مرقس وإنتاج “الميدان” مستوحى من تجربة الأسير الفلسطيني وليد دقة (ابن باقة الغربية، في منطقة المثلث) في السجون الإسرائيلية، وهو المعتقل منذ ٢٨ عاما، إثر الحكم عليه بالسجن مدى الحياة بعد إدانته، ورفاقه إبراهيم ورشدي أبو مع وإبراهيم بيادسة، بالعضوية في خلية نفذت عملية خطف وقتل الجندي الإسرائيلي موشيه تمام في العام ١٩٨٤. وقد عقد وليد قرانته حل الشايه سناء سلامة من مدينة الطيرة في العام ١٩٩٩ في سجن عسقلان، ولا تزال خطيبته تنتظره وترفض التخلي عنه، وتجسد دورها في المسرحية “الصحافية ذء».

وقال كاتب المسرحية ومخرجها، بشار مرقس (من كفر ياسيف) إن هذا العمل المسرحي “ليس عملا وثائقيًا أو سيرة ذاتية للأسير وليد دقة، بل هو مستوحى من تجربته، ناضلا جوانب فيها ومتفرعاَ منها إلى تجربة أكثر من أسير في نفس الأثرزاتة، في مسمى لبناء عالم مسرحي متكامل، يعكس حياة الأسر من خلال تجربة شخصية، إلا أنها لا تخلو من الشمولية”.

وقد قوبل عرض المسرحية في وقته بحملة واسعة من التخريض الإعلامي والسياسي في إسرائيل، ضد المسرحية ومسرح “الميدان” عامة، من خلال اتهامه بـ«الحصول على أموال من الدولة وتسخيرها في أعمال معادية تعلي من شأن مخربين فلسطينيين وتجميدهم”، وهو ما استغله بلدية حيفا ووزارة الثقافة لحرمان المسرح من مخصصات مالية مستحقة ومصادق عليها.

وكانت بلدية حيفا، بعدئال يعادل دعمها المالي للمسرح «الميدان» نحو ٢٥٪ من مجمل ميزانيته السنوية، قد أوقفت تحويل الدعم المستحق لمسرح «الميدان»، وذلك في أعقاب جلسة مجلسها البلدي يوم ٥ ايار الماضي، الذي بحث الموضوع بناء على طلب اثنين من أعضائه زعما بأن «المسرح يحصل على دعم مالي بلدي وكحومي ولذا، فهو لا يستطيع، باسم حرية التعبير والحريات الفنية، تقديم عروض ثقافية فنية ومسرحية تهنس، مسأا كبيرا، بمشاعر جمهور واسع» وأن «المسرح (الميدان) أصبح ذا هوية سياسية واضحة ومطرقة ويسمح بتنظيم مهرجان أفلام النكبة في صالحته»!

وقال مركز «عدالة» في التماسه إلى المحكمة في حيفا، إن البلدية أوقفت تحويل الميزانيات المصادق عليها إلى مسرح «الميدان» على أساس غير قانوني لا ينسجم، بل يتعارض، مع أحكام القضاء الإداري الأساسية: فلم تمنح المسرح حق الطعن وإساعام موقفه قبل عرض الأمر على المجلس البلدي واتخاذ القرار فيه، كما لم تصدر قرارا معللا كما يقتضي القانون، وبدون أية أسانيد حقيقية لاثقة».

وأكد المركز، من خلال المحاميتين سوسن زهر ومنى حداد، في كلا الالتماسين إلى المحكمة المركزية في حيفا وإلى المحكمة العليا، ضرورة الأخذ في الاعتبار رأي المستشار القانوني للمحكومة، يهودا فاينشتاين، كما قدمه إلى وزيرة الثقافة ميري ريغف، وأقر فيه بعدم جواز التدخل، لا من جانب الوزيرة ولا من جانب أي جسم سياسي آخر، في المضامين الفنية والثقافية التي تختارها وتقررها المؤسسات التي تحظى بدعم مالي حكومي أو مؤسساتي آخر، فضلا عن عدم جواز أي تدخل من جانب الوزيرة في قرارات الأظر والهيئات المهنية بشأن تلبية شروط الحصول على الدعم، إذ أن لجنة الدعم والهيئات المهنية هي الوحيدة المخولة صلاحية إقرار المعونات في مجال الثقافة»!

##### محكمة حيفا: وقف الدعم تم بدون قرار رسمي قانوني!

في قرارها، ذكرت قاضية المحكمة المركزية في حيفا، برانخا بار-زيغف، بأن بلدية حيفا كانت قد شكلت «لجنة مهنية لدعم» لفحص الموضوع، لكنها قامت في المقابل بوقف الدعم المستحق للمسرح قبل أن تقدم هذه اللجنة توصياتها. وفي يوم ٢٠١٥/١/٢٦، قدمت اللجنة توصياتها التي قالت فيها إنها (اللجنة) «تتعاطف مع الشعور الثقيل الذي تولد لدى عائلات ضحايا العمليات الإرهابية، لكن

# نتنياهوو لا يثق بمحيطه ويسعى لتسديد فواتيره الانتخابية لحيتان المال بنفسه!

«نتنياهو يتولى أربع حقائب وزارية مهمة إلى جانب رئاسة الوزراء؛ الخارجية والاقتصاد والاتصالات والتعاون الاقليمي\*هذا مشهد غير مسبوق في كل حكومات إسرائيل\*نتنياهو يسعى لتنفيذ مصالح حيتان مال في هذه الوزارات ولكن أيضا لحماية مصالحه الحزبية الشخصية وضمان مستقبله\*أحد دوافع نتنياهو البارزة عدم إسناد حقائب ذات شأن كبير ترفع من مكانة شخصيات قد تصبح منافسه له داخل الليكود\*



نتنياهو، أداء عنوانه الشك.

##### كتب بروهوم جرياسي:

بات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الأيام الأخيرة يتولى أربع حقائب وزارية ذات وزن سياسي واقتصادي، رغم أن العديد من وزراء الليكود في حكومته يتولون أنصاف حقائب، أو حقائب كبيرة ولكنها منقوصة. وهذا المشهد غير مسبوق في حكومات إسرائيل السابقة، إذ أن تعدد الوظائف بيد رئيس الوزراء نراه عادة في أوج أزمة ائتلافية وانسحابات كتل برلمانية، ويستمر لفترة قصيرة. إلا أن الحالة القائمة تظهر في وقت يبدو فيه الائتلاف الحاكم في ثبات رغم هشاشة أغلبيته البرلمانية. وتقف وراء كل واحدة من الحقائب التي يحملها نتنياهو غايات سياسية أو اقتصادية، ما يؤكد أن نتنياهو لا يثق بمحيطه، ويسعى لتسديد فواتيره الانتخابية لحيتان المال بنفسه، وما يدعم هذا الاستنتاج نهج نتنياهو ذاته في حكومته الأولى في تسعينيات القرن الماضي.

فقد نقل نتنياهو إلى يديه، قبل أسبوعين، حقيبة وزارة الاقتصاد الكبرى، التي كانت بعهدة شريكه في الائتلاف الحكومي أرييه درعي، الزعيم السياسي لكتلة “شاس” الدينية المتمزئة لليهود الحريديم الشرقيين. وكان السبب واضحا ومعلنا، وهو أن درعي رفض سحب صلاحيات المسؤول عن قيود الاحتكارات في الوزارة، ليصادق على اتفاقية تشغيل حقول الغاز مع الشركتين الاحتكاريتين، الإسرائيلية “ديلك كيدوچيم”، والأميركية “نوبل إنرجي”. فحجم احتكار حقول الغاز لدى هاتين الشركتين يتناقض مع الأنظمة والقوانين القائمة، ولهذا يرفض المسؤول الوزاري التوقيع عليها، إلا أن نتنياهو يصمر على تمريرها، وتشير هنا أيضا إلى أن الاتفاقية في لصالح الشركتين على حساب الخزينة العامة، من حيث نسب الضرائب وحصة الحكومة من الأرباح.

ووزارة الاقتصاد هي في الأصل وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، وواحدة من أضخم الوزارات في الحكومات الإسرائيلية، وباتت اليوم بيد نتنياهو إلى جانب وزارة الخارجية، ووزارة الاتصالات ذات الأهمية الكبرى في كل ما يتعلق بوسائل الإعلام والصحافة.

والحقيبة الرابعة هي وزارة التعاون الاقليمي، التي أقيمت لأول مرة في حكومة إيهود باراك في العام ١٩٩٩ وأسندت لشعوم بيريس، وهي ذات اهتمامات خارجية في المنطقة، ومسؤولة عن مشاريع اقتصادية مع الدول ذات العلاقة بالدبلوماسية مع إسرائيل.

وكل واحدة من هذه الوزارات يتوق لها، بالتأكيد، كل وزير في الحكومة. وهذا “التوق” يتزايد حينما تعلم أن شخصيات الصف الأول في حزب “الليكود” الحاكم، تتولى وزارات ومقوصة وحتى هامشية، باستثناء وزير الدفاع موشيه يعلون. فمثلا الوزير غلعاد إردان الذي حل في المرتبة الثانية بعد بنيامين نتنياهو في قائمة الحزب في الانتخابات البرلمانية في آذار ٢٠١٥، كان يتوق لتولي حقيبة الداخلية كما هي، ولكن بعد سحب نتنياهو منها قسم التنظيم والبناء، ونقله بموجب الاتفاقيات الائتلافية إلى وزير المالية موشيه كحلون، بمعنى أفراغ الداخلية من دائرتها الأهم، رفض إردان تولي الوزارة، وطالب بحقيبة الخارجية، فرفض نتنياهو اسنادها له، وبعد تأخير أسبوعين، تولى إردان حقيبة الأمن الداخلي (الشرطة) وحقيبة “التهديدات الاستراتيجية”.

وكذا الأمر بالنسبة لسيلفان شالوم، الذي اضطر مرغما لتولي حقيبة الداخلية المنقوصة. ولم يحقق إسرائيل كاتس رغبته بتولي حقيبة أهم من حقيبة المواصلات التي يتولاها منذ العام ٢٠٠٩، بمعنى في الحكومة الثالثة على التوالي.

وقائمة “خائبي الأمل” في الليكود تشمل أيضا زئيف الكين، العلق المدير للاتفاقيات الائتلافية، والذي تولى حقيبة الهجرة والاستيعاب، وياريف ليفين الذي تولى حقيبة السياحة، والثائب بنيامين بيغن الذي وجد نفسه بعد أسبوعين من توليه منصبا وزاريا من دون حقيبة خارج الحكومة كليا، والثائب تساحي هنجبي الذي طلع إلى حقيبة “دسمة” فبقي خارج الحكومة ويتولى حاليا رئاسة كتل الائتلاف ورئاسة لجنة الخارجية والأمن البرلمانية. ولم يشفع لأي د ديختر ماضيه العسكري ورئاسته لهجاز المخابرات العامة “الشايك”، فبقي من دون أية مسؤولية وزارية ولا حتى برلمانية.

##### دوافع الاحتفاظ بالحقائب

كما ذكر، فإن نتنياهو يحتفظ بالحقائب الوزارية الأربع، وليس صدفة أن نتنياهو يسعى للسيطرة عليها، فورا كل واحدة أسبابها، وقد يتخلى نتنياهو عن كل واحدة منها، بعد أن ينجز الهدف المقصود، ولكن ربما قد يضطر لاحقا لأن يتخلى عن واحدة أو أكثر قبل انجازه المهمة، إذا ما نشأت أزمة ائتلافية، أو في حال موافقة إحدى كتل المعارضة على الانضمام إلى الحكومة.

وقد تولى نتنياهو حقيبة الخارجية منذ اليوم الأول لحكومته الحالية، لأنه كان قد خصص هذه الحقيبة، خلال المفاوضات الائتلافية، لشمص فيغدور ليرزمان، زعيم حزب “يسرائيل بيتينو”، إلا أن الأخير رفض الانضمام للحكومة، وظاهريا بسبب الاتفاقيات الائتلافية مع كتلتَي الحريديم “يهود هتوراة” و”شاس”. ولكن

(أغب)

سيستغني لاحقا عن الحقيبة في حال أنجز ما يريد ووجد الشخص المناسب الذي يحقق له أجدته. اللافت أن درعي يادر بذاته للخلي عن هذه الحقيبة، ليبقى مع حقيبة “تطوير النقب والجليل”، وهو المشروع المكلف بتهويد هاتين المنطقتين، وحصل في المقابل على ميزانية إضافية من ٧٥ مليون دولار صرفها على أحياء وبلدات الفقر، ومن ناحية درعي، فهذه ميزانية سيكون جلها لصالح بلدات اليهود الشرقيين، مركز الأصوات الجدي حركة “شاس”.

أما حقيبة “التعاون الاقليمي”، فهذه حقيبة كما يبدو لم تجد من يتسلمها، نظرا لضعف مهارها على ضوء انعدام المفاوضات مع الأطراف العربية، وفي ظل التوتر السياسي والأمني القائم في السنوات الأخيرة. وقد يقدم نتنياهو هذه الحقيبة لأي كتلة معارضة تقرر الانضمام إلى الحكومة.

##### عدم الثقة والخوف من منافسيه

إذا عدنا إلى مسألة توزيع الحقائب الوزارية على وزراء الليكود، فسنجد أن غالبيتهم يتولون حقائب لا تساعدهم على تعزيز مكانتهم الشعبية، أو الأهم من ناحية نتنياهو، أن لا يعززوا مكانتهم داخل حزب الليكود، فنتنياهو الذي يتولى زعامة الحزب بشكل متواصل منذ العام ٢٠٠٥، وقبل هذا من العام ١٩٩٣ إلى العام ١٩٩٩، لا يبدى تعبا، وليس معنيا بالتخلي عن منصبه في الانتخابات المقبلة، ولهذا فإن هاجسه الأكبر هو أن لا يظهر منافس قوي له في الحزب، وحتى الآن لا يوجد منافس كهذا، رغم ما يشاع عن وزير التعليم السابق غدعون ساعر، أو وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان، ونهج نتنياهو بإسناد أجزاء حقائب أو حقائب منقوصة الصلاحيات وجدناه بقوة في الحكومتين السابقتين.

أما في الحكومة الأولى التي ترأسها من العام ١٩٩٦ إلى العام ١٩٩٩، فهناك أقدم نتنياهو على ما لم يفعله أي رئيس وزراء من قبله، ولا من بعده، ففي فترة تلك الحكومة عين نتنياهو عدة مستشارين في مكتبه، وكل واحد منهم متخصص بعمل واحدة من الوزارات، وراج البعض يسمي هذا “حكومة ظل” في داخل الحكومة، إذ كان نتنياهو ينصت لتوصيات مستشاريه، وحصل في عديد من الأحيان صدام مباشر بين نتنياهو ووزرائه، على خلفية هذا النهج.

وكان من خلف ذلك النهج أن نتنياهو أراد في تلك الأيام أيضا، كما هي الحال اليوم، ضمان تنفيذ مصالح حيتان المال الذين يدعمونه للوصول والبقاء في الحكم، وبلغه أخرى، فإن نتنياهو يريد التأكيد من “تسديد الفواتير الانتخابية” لكل واحد من داعميه، ولهذا فإذا كان في الماضي اتبع نهج تعيين مستشارين، وممارسة ضغوط مباشرة على وزرائه، فإن حالة عدم الثقة أوصلته إلى تولي عدة حقائب وزارية ضخمة في أن واحد.

في هذه الأيام سيقر الكنيست الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل، وبعد ذلك بيوم سنتنقل الحكومة والائتلاف إلى العمل الجاري، الذي يحمل في طياته الكثير من النقاط الصدامية بين أطراف الائتلاف، وإذا ما أفلت نتنياهو من تلك النقاط وأتخذ ائتلافه ذا الغالبية البرلمانية الهشة، ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، فإنه بعد ثمانية أشهر من الآن، سيدج نفسه مجددا أمام دوامة ميزانية العام ٢٠١٧، وقد تكون هي أيضا مزدوجة لميزانية ٢٠١٨ أيضا، ويشكك كثيرون، بمن فيهم شركاء في الائتلاف، في أن ينجح نتنياهو في تخطي صعوبات ميزانية ٢٠١٧، مستندا على ذات الائتلاف. وإذا لم ينجح نتنياهو في توسيع قاعدة الائتلاف الحاكم، فقد يجد نفسه مرة أخرى أمام انتخابات برلمانية مبكرة.



## ”المشهد“ الاقتصادي

### موجز اقتصادي

### ارتفاع في نسبة انخراط الحريديم في سوق العمل

قال تقرير جديد لسلطة التشغيل الإسرائيلية إن معطيات الربع الثالث من الجاري، أظهرت ارتفاعا متواصلا لنسبة انخراط الرجال المتدينين المتمرّتين ”الحريديم“ في سوق العمل، من نسبة ٢٣٪ في العام ٢٠٠٥ إلى ٤٣٪ في العام ٢٠١٣، إلى نسبة ٤٩٪ في الربع الثالث من العام الجاري، إلا أن هذه النسبة ما تزال بعيدة عن نسبة ٦٣٪ التي وضعتها الحكومة لتحقيقها حتى العام ٢٠٢٠.

ويمتنع رجال الحريديم عن الانخراط في سوق العمل، من منطلقات دينية، وهم بغالبيتهم يفضلون البقاء في المعاهد الدينية وتلقي مخصصات، بخلاف عن نساأئهم اللاتي يخرطن في سوق العمل بنسبة أعلى بكثير، وياتت تتجاوز ٥٣٪. إلا أنه بموجب تقارير سابقة، فإن نسبة أخرى من رجال الحريديم يخرطون في سوق العمل غير المسجل، أو في قطاع ما يسمى ”الاقتصاد الأسود“، الغائب عن السجلات المالية الرسمية، وخاصة الضرائب. وحسب تلك التقارير فإنه في مجتمع الحريديم المغلق على نفسه يدور اقتصاد داخلي يقدر بمليارات الدولارات سنويا. وفي قسمه الأكبر يتركز في معاهد خاصة، وتقديم خدمات دينية، ومشاريع اقتصادية صغيرة.

وتسعى المؤسسة الإسرائيلية دائما إلى فتح مجتمع ”الحريديم“ على الاقتصاد، وكانت الحكومة السابقة برئاسة بنيامين نتنياهو قد قلصت الميزانيات التي يتلقاها الحريديم ومعاهدم الدينية، إضافة إلى فرض الخدمة العسكرية الإلزامية تدريجيا على شبانهم، إلا أن الحكومة الحالية، التي عادت كتلتا الحريديم لتكونا شريكتين فيها، أفت كل التقليلصات في الميزانيات، وأضافت عليها. في حين من المتوقع أن يصوت الكنيست في الأسابيع المقبلة على قانون جديد يفرغ قانون التجنيد الإلزامي على الحريديم من مضمونه.

كما أشار تقرير سلطة التشغيل ذاته إلى ارتفاع أيضا في نسبة انخراط العرب في سوق العمل، إذ ارتفعت النسبة من ٧٤٪ حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٤، إلى نسبة ٧٨٪ حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري، وكانت نسبة انخراط الرجال العرب في سوق العمل قبل خمس سنوات ٧٢٪. وتبقى هذه نسبة عامة، لأن نسبة انخراط العرب في جبل ميكرة قريبة من نسبة انخراط اليهود، ولكن بسبب فقدان المؤهلات المهنية، والاضطرار للعمل في أعمال قاسية تحتاج لجهد جسدي، فإن العاملين العرب يضطرون للتوقف في جبل قبل سن التقاعد بسنوات.

كذلك يشير التقرير ذاته إلى أن نسبة انخراط النساء العربيات ارتفع من ٢٨٪ في العام ٢٠١٠، إلى نسبة ٢٣٪ العام الجاري، والنساء العربيات هن الشريحة الأكثر ظلما إذا أنهن موزمات من فرص العمل الملائمة، الغائبة عن تجمعاتهن السكنية.

### انخفاض بنسبة ١٣٪ في مشتريات الشهر الماضي

قال استطلاع لشركة الأبحاث الاقتصادية ”رايس“ التي تتابع الحركة التجارية في شريحة من ٢٢٠ متجر كبير، إن مبيعات الشهر الماضي تشيرين لأول، تراجعت بنسبة ١٣٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، رغم أنه شهر موسم المبيعات الشتوية، وحسب الشركة فإن هذا يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية، واندلاع الهبة الفلسطينية، كذلك انعكست الهبة الفلسطينية على قطاع السياحة، إذ تراجع أعداد السياح في الشهر الماضي تشيرين لأول بنسبة ١٤٪، عدا الـ ٢٥٪ من حجوزات الشتاء المقبل.

ويقول التقرير إن الانخفاض في المبيعات في الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر ذاته أكبر بكثير، إلا أن الأجواء الصافئة التي شهدها البلاد في الأسبوع الأخير من الشهر، رفعت المبيعات بنسبة ٩٪، لتقلص حجم انخفاض المبيعات الحاصل.

وكما ذكر، فقد انعكست الأوضاع الأمنية على قطاع السياحة، وقال مكتب الإحصاء المركزي إنه في الشهر الماضي تشيرين الأول، وصل إلى إسرائيل ١٢٠ ألف سائح، وهو انخفاض بنسبة ١٤٪ في أعداد السياح مقارنة مع نفس الشهر من العام ٢٠١٣، ولكنه في ذات الوقت ارتفاع بنسبة ٥٪ عما كان في ذات الشهر من العام الماضي ٢٠١٤، الذي شهد تراجعا حادا في السياحة إثر الحرب على قطاع غزة في صيف ذلك العام.

وفي المجممل، قال مكتب الإحصاء المركزي إن السياحة تراجعت في الشهرين الماضيين بنسبة ٧٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠١٣، ولكنها كانت أعلى بنسبة ١٣٪ من نفس الفترة في العام الماضي ٢٠١٤.

وكان اتحاد وكلاء السياحة الإسرائيلي قد أعلن في مطلع الشهر الحالي، عن أن ٢٥٪ من الحجوزات السياحية القادمة في موسم الشتاء المقبل، قد أُلغيت بفعل تدهور الأوضاع الأمنية، وهذا التراجع يأتي أيضا في ظل تراجع أعداد السياح إلى إسرائيل، منذ الحرب الأخيرة على قطاع غزة في صيف العام الماضي ٢٠١٤.

وقال مدير اتحاد وكلاء السياحة إن ”الاتحاد“ يعمل حاليا على اقناع أولئك الذين لم يحسموا أمرهم بعد، ويفكرون بالبقاء في الحجوزات، وحسب ما ورد فإن هذه الإحصائيات التي يعرضها مدير ”الاتحاد“ تتعلق بحجوزات المجموعات السياحية، وهي لا تشمل السياحة الفردية، أو غير المنظمة، فهؤلاء يصعب حصرهم مسبقا، وتنعكس حركتهم في الإحصائيات النهائية لكل فترة محددة.

وقالت صحيفة ”ذي ماركر“ إن الهبة الفلسطينية قلبت كل التوقعات للسياحة في العام الجاري، بعد أن شهدت السياحة في العام الماضي انخفاضا كبيرا جدا بسبب الحرب على غزة، وحتى اندلاع الهبة كانت مؤشرات السياحة إلى إسرائيل تشير ”أجواء التفاؤل“، ولكن هذه الأجواء انقلبت في الأسابيع الأخيرة.

أعلنت سلطة الضرائب الإسرائيلية أن جباية الضرائب في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري سجلت ذروة غير مسبوقة وبلغ حجمها ٢٢٧ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٥٩ مليار دولار، وهذا يعني ارتفاعا بنسبة ٧٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، في حين عرضت منظمة التعاون OECD توقعاتها للنمو الاقتصادي الإسرائيلي للعامين الجاري والمقبل، ٢٥ر٥٪ و٢٠٣ر٦٪. كما أعلن مكتب الإحصاء المركزي عن انخفاض الصادرات الإسرائيلية بنسبة ٨٪، وارتفاع الاستيراد بنسبة ١٧٪.

وحسب تقرير سلطة الضرائب، فإن حجم الضرائب التي تمت جبايتها في الأشهر العشرة الأولى بلغ ٢٢٧ر٢ مليار شيكل، إلا أن نسبة ارتفاع الضرائب في شهر تشرين الأول الماضي بلغت ٣ر٩٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، بينما ارتفعت الضرائب بنسبة أعلى ٧ر٥٪ مقارنة مع الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي، وقد يكون ساهم في انخفاض نسبة الارتفاع في الشهر الماضي، تخفيض ضريبة المشتريات من ١٨٪ إلى ١٧٪. كما باتت قائمة اليوم.

وقالت وزارة المالية إن العجز في الموازنة العامة في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، كان أقل بكثير مما هو مخطط له، إذ ٧ر٤ مليار شيكل (١ر٩ مليار دولار)، مقابل ١٣ر١ مليار شيكل (٣ر٣٧ مليار دولار) في الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي ٢٠١٤. كما أن العجز الحاصل في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، ما يزال بعيدا جدا عن العجز المخطط لكل

العام ٢٠١٥، حوالي ٣ر١ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٨ر١ مليار دولار، ومن المتوقع أن تشرع الحكومة حتى نهاية العام الجاري، في صرف ميزانيات على حساب ميزانيات العام المقبل، كي تصل إلى العجز المخطط، في حين من المتوقع أن تلتهم وزارة الدفاع الفائض الحاصل في خزينة الضرائب، رغم أن مسؤولي وزارة المالية يطالبون بتحويل القسم الأكبر من الفائض لتقليص الدين العام.

وعلى صعيد تقديرات النمو للعامين الجاري ٢٠١٥ والمقبل ٢٠١٦، فقد عرضت منظمة التعاون للدول المتطورة OECD توقعاتها للنمو الاقتصادي الإسرائيلي للعامين الجاري والمقبل، وجاءت شبيهة إلى درجة التطابق مع توقعات المؤسسات الإسرائيلية، إذ قالت المنظمة إن نمو هذا العام سيبلغ ٢ر٥٪، وهي النسبة الأدنى منذ العام ٢٠٠٩، وفي العام المقبل سيرتفع النمو إلى نسبة ٣ر٢٪. كما قالت المنظمة إن البطالة في إسرائيل ستبقى تتراوح عند نسبتها الحالية حتى العام ٢٠١٧.

وحسب OECD فإن ما سيزرف النمو الاقتصادي نسبيا في العام المقبل، بقاء نسبة البطالة منخفضة، وارتفاع إضافي للحد الأدنى من الأجر، ما سيزيد من القوة الشرائية لدى الشرائح الفقيرة، خاصة في ظل تراجع الأسعار، وانخفاض معدلات التضخم، التي ما تزال ”سلبية“.

وكان مكتب الإحصاء المركزي قد أعلنت في الشهر الماضي عن خفض

## معطيات اقتصادية اسرائيلية ارتفاع في جباية الضرائب وتراجع الصادرات والنمو عند أدنى مستوياته

**\*حجم الضرائب بلغ ذروة غير مسبوقة- ٢٢٧ مليار شيكل خلال ١٠ أشهر (٥٩ مليار دولار)\* الصادرات تتراجع**

**بنسبة ٨ % \* OECD تنضم إلى التوقعات المنخفضة للنمو الاقتصادي في العام الجاري- ٢ر٥ %\***

توقعاته للنمو الاقتصادي للعام الجاري، أسوة بما أقدمت عليه وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي. ويسرى مكتب الإحصاء أن النمو لن يتعدى نسبة ٢ر٥٪. وكان بنك إسرائيل قد خفض توقعاته للنمو في العام الجاري ٢٠١٥، من ٣٪ حسب التوقعات السابقة، إلى ٢ر٦٪ حاليا، وهي النسبة التي توقعتها وزارة المالية الإسرائيلية أيضا. كما خفض البنك توقعاته للنمو في العام المقبل ٢٠١٦ من ٣ر٧٪ حسب التوقعات السابقة، إلى ٣ر٢٪ حاليا. وجاء هذا التخفيض على ضوء معدلات النمو المنخفضة كليا في الربعين الأول والثاني من العام الجاري، وتوقعات بأن ينخفض النمو إلى نسبة ٢ر٥٪.

إلى ذلك فقد قال مكتب الإحصاء المركزي إن الصادرات الإسرائيلية انخفضت في الاشهر التسعة الأولى من العام الجاري بنسبة ٨٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤، في حين سجل الاستيراد في نفس الفترة ارتفاعا بنسبة ١٧٪، وكان من المفترض أن يسجل ارتفاع الاستيراد نسبة عالية، إلا أن انخفاض أسعار النفط في العالم لجم نسبة الزيادة.

والانخفاض الأبرز في الصادرات كان في الصادرات الصناعية، التي هي في وتيرة انخفاض منذ نهاية العام ٢٠١٣، إلا أن هذه الصادرات شهدت في الربع الثالث من العام الجاري ارتفاعا، ما لجم وتيرة انخفاض إجمالي الصادرات في هذا العام.

## ارتفاع ديون العائلات والأفراد بـ٤٢٪ لتصل إلى نحو ١١٧ مليار دولار!

جاري، ”مينوس“، ويمتج البنك صاحب الحساب، إن كان لفرد أو لزوجين، اعتمادا جاريا، بموجب حجم الراتب الشهري، والمداخيل الأخرى، ويقدر الضمانات الأخرى التي لدى صاحب الحساب.

وقال مراقب الدولة العام، في تقريره الصادر في نهاية الشهر الماضي، تشيرين الأول، إن حجم ديون العائلات والأفراد وصل إلى مستوى مقلق، وإنه لا بنك إسرائيل المركزي ولا وزارة المالية يتعاملان مع انعكاسات حجم هذه الديون على الاقتصاد العام، وحذر المراقب من أن التقارير التي تصدر تباعا عن حجم هذه الديون لا تعكس الواقع، كما أن الفصل بين الديون الجارية العادية والقروض الإسكانية ليس دقيقا.

كما حذر المراقب من أنه ليس لدى بنك إسرائيل معلومات كاملة عن ديون العائلات، عدا القروض الاسكانية، نظرا لتشعب مصادر الديون، من البنوك التجارية، ومن صناديق التقاعد، ومن الشركات الخاصة، التي تنتعش في السنوات الأخيرة، فهذه التي تعرض قروضا بفوائد عالية جدا هي المراد الأخير للذين ترفض البنوك تقديم قروض واعتمادات مالية لهم بسبب أوضاعهم الاقتصادية المتضعضعة.

# الدعم الأميركي لن يحل مشكلة ميزانية الأمن الإسرائيلية!

الأميركية دعما عسكريا لإسرائيل بقيمة ٢٠ر٥ مليار دولار، وهذا أكثر من نصف إجمالي الدعم العسكري الأميركي لكل دول العالم، إضافة إلى هذا، فإن الولايات المتحدة قدمت لإسرائيل دعما بقيمة ٣ مليارات دولار لتطوير معدات وأجهزة دفاعية ضد الصواريخ، وهذا يشمل مشروع ”القبة الحديدية“ وصاروخ ”حيتس ٣“. وحسب أقواله، فإنه بموجب أوامر صادرة عنه، فقد حصلت إسرائيل على الأسلحة الأكثر تطورا في العالم، بما في ذلك طائرات الـ ٤٣٥، التي ستصل إلى إسرائيل ابتداء من العام المقبل ٢٠١٦، إضافة إلى طائرات لم تحصل عليها أية دولة أخرى في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من ذلك، يخطئ من يعتقد أن الولايات المتحدة صديقة إسرائيل زودت إسرائيل طيلة الوقت بالأسلحة، فقد فرضت على إسرائيل حظر بيع أسلحة منذ ”حرب التحرير“ (١٩٤٨)، واستمر الحظر لمدة ١٤ عاما. وفي العام ١٩٦٢ رفع الرئيس جون كينيدي الحظر على بيع إسرائيل صواريخ هوك، أرض جو، التي كانت تعزف في الولايات المتحدة عن أنها صواريخ دفاعية، ودفعت إسرائيل ثمنا كاملا عن تلك الصواريخ. وفي العام ١٩٦٥ باعت الولايات المتحدة إسرائيل الأسلحة الهجومية الأولى.

والدعم الأميركي السنوي لإسرائيل بقيمة ٣ مليارات دولار بدأ في العام ١٩٨٥ (قسم منه كان دعما اقتصاديا- الترجمة). واتفاق الدعم الحالي جرى توقيعه في العام ٢٠٠٧، ليسري من العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١٧، وبموجبه تتلقى إسرائيل دعما عسكريا سنويا بقيمة ٣ مليارات دولار، والآن تجري المحادثات لحزمة الدعم من العام ٢٠١٨ إلى العام ٢٠٢٨. وبلغ الدعم الأميركي لإسرائيل من العام ١٩٦٢ وحتى اليوم ١٢٠ مليار دولار، وهو ما يعادل نصف تريليون شيكل، بقيمة اليوم، ومنذ العام ١٩٨٥ تحول الولايات المتحدة لإسرائيل بشكل ثابت ٣ مليارات دولار سنويا.

وفي العام ١٩٧٧، بعد وقت قصير من انتخابه لرئاسة الوزراء، أعلن مناحيم بيغن، أنه سيتنازل عن الدعم الأميركي لإسرائيل. إلا أن المساعدات زادت في قسمين، ١ر٨ مليار دولار للأمن، و١ر٢ مليار دولار للمساعدات المدنية. وقد تنادى كل ساسة إسرائيل للتشويش على إعلان بيغن، ولكن ما حصل في حينه هو زيادة القسم العسكري على حساب القسم المدني.

وفي أعقاب الاتفاق إبان حكومة بنيامين نتنياهو الأولى ١٩٩٦-١٩٩٩ تحول الدعم كليا ليكون دعما عسكريا بقيمة ٣ مليارات دولار سنويا، وبموجب الاتفاق يحق لإسرائيل صرف ٢٧٪ من المساعدات الأميركية على شراء أسلحة ومعدات أميركية الصنع ما يضر بالصناعات الإسرائيلية، لكن مع السننين ومع تراجع قيمة صرف الدولار أمام الشيكل، تراجعت قيمة المساعدات الأميركية.

(عن ”ذي ماركر“- ترجمة خاصة)

وزارة المالية للسنة المقبلة، وتطالب بميزانية أكبر بكثير، على الأقل ٦٢ مليار شيكل (١٦ مليار دولار). وتسال وزارة المالية: من أين أتى بـ ٦ مليارات شيكل اضافية؟.

اتجهت الأنظار في وزارتي المالية والدفاع، في الأيام الأخيرة، إلى واشنطن، للقاء نتنياهو- أوباما، على أمل أن يتحقق فيه الخلاص- ٦ مليارات شيكل التي تنقص ميزانية الأمن في العام المقبل، وتتمنى الوزارتان أن ينجح نتنياهو، الذي ستلقى على عاتقه حسم مسألة ميزانية الأمن، في الحصول على سلفة من الأميركيان، على حساب زيادة الدعم الأميركي المتوقعة ابتداء من العام ٢٠١٨. وليس مؤكدا أن هذا سيتم، كما أنه ليس واضحا ما إذا أوباما معني بمساعدة نتنياهو في جهوده لإتمام ميزانية العام المقبل ٢٠١٦.

وفي الأشهر الأخيرة تتواصل الجهود في إسرائيل، من أجل إتمام الاتفاق على ميزانية الأمن للعام المقبل ٢٠١٦، وأيضا للأعوام من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠. والهدف هو تطبيق خطة متعددة السنوات للجيش، بما فيها تقرير لجنة لوكر، الذي نص على اصلاحات في مبنى ميزانية وزارة الأمن. وفي جهاز الأمن يزداد الوعي للمسألة، وفي الأساس في مكتب رئيس أركان الجيش، الفريق غادي أيزنكوت، الذي يهجم أنه إذا لم يحل مسألة التقاعد للجيش النظامي، فإن حجم ميزانية الجيش ستستمر في أن تكون أشبه بنسبة ضخمة ما إذا كان الدعم الأميركي لميزانية العام ٢٠١٧ ولاحقا.

#### أوباما: ”أمن إسرائيل هو أمر مقدس“

وفي رسالة مفتوحة أرسلها باراك أوباما في شهر آب الماضي، قال: لم تكن أية إدارة أميركية في الماضي قد عملت من أجل أمن إسرائيل بالقدر الذي عملته إدارتي. إنني على استعداد لتعزيز هذه العلاقة“. وتم توجيه الرسالة إلى عضو الكونغرس الأميركي اليهودي جيرى نادلر، عضو الحزب الديمقراطي.

وقد أشار أوباما في رسالته إلى أنه ”في كل فترة ولايتي تعاملت مع أمن إسرائيل كأمر مقدس. ووعدت بهذا لرئيس الوزراء نتنياهو، ومواطني إسرائيل عدة مرات، ويوجد لهذا الوعد دعم فعلي“. وأشارت الرسالة لاحقا إلى أن إدارة أوباما ملتزمة بالحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري أمام أعدائها. وحسب أقواله ”إن الالتزام بتفوق إسرائيل العسكري النوعي، يقف في صلب التعاون المتبادل بيننا. كما أن وزارتي الخارجية والدفاع تواصلان المحادث مع جهات الأمن الإسرائيلية“.

#### إجمالي الدعم الأميركي- نصف تريليون شيكل

وقد أشار أوباما إلى أنه منذ العام ٢٠٠٩، حوّلت الولايات المتحدة

#### بقلم: موطي بسوك

تمثل أحد المواضيع الأساسية التي طرحت في المحادثة بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس الأميركي باراك أوباما في البيت الأبيض الأسبوع الماضي، في حزمة الدم الأمني التي يطلبها نتنياهو من مضيفه كتعويض عن صفقة الاتفاق النووي مع إيران.

والتقديرات السابقة اعتقدت أن نتنياهو سيطلب من مضيفه أجهزة ومعدات أسلحة هجومية جديدة- من بينها أجهزة كشف وإبادة تحصينات وملاجئ واتفاق تحت الأرض، ورفع مستوى التعاون الأميركي الإسرائيلي في مجالات الأمن والمخابرات، إلا أنه في المجمع طلب نتنياهو زيادة حجم المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل من ٣ مليارات دولار سنويا، إلى ما بين ٤ مليارات وحتى ٥ مليارات دولار، في كل واحدة من السنوات المقبلة.

والدعم العسكري المالي الذي تحصل عليه إسرائيل من واشنطن، أعلى من الدعم الأميركي الذي تقدمه إلى كل دولة أخرى في العالم. وتقريبا من المؤكد أنه إذا ما وعد أوباما إسرائيل بزيادة المساعدة، فإنها ستقدم في إطار الاتفاق الجديد، من العام ٢٠١٨ إلى العام ٢٠٢٨، لأن المباحثات حول هذا الدعم دائرة منذ زمن، في أجواء ايجابية، وليس من المستبعد أن يتم تقديم موعد بدء الاتفاق الجديد.

ولكن ليس واضحا إطلاقا ما إذا كان الدعم الأميركي لميزانية الأمن

في العام المقبل ٢٠١٦، هو ما تحتاجه إسرائيل حقيقة حاليا. ولربما أن العكس هو الصحيح: في ميزانية الأمن توجد سلسلة من المشاكل البيئية، التي أشارت لها لجنة لوكر، وأولها الحجم الضخم لميزانية

التقاعد، وإعادة التأهيل في السنوات الأخيرة. وهذا الجانب يحتاج إلى حل جذري.

فمساعدة أميركية أكبر لميزانية الأمن لن تحل المشاكل، على المدى البعيد.

#### من أين تصل ٦ مليارات

#### شيكلميزانية الأمن؟

حينما تتحدث وزارة المالية عن ميزانية الأمن للعام المقبل ٢٠١٦، لا أكثر من ٥٦ مليار شيكل“ (١٤ر٣٣ مليار دولار)، فإنها لا تقول للجمهور إن دافعي الضرائب الأميركيان، يمولون أمن إسرائيل بـ ٣ مليارات دولار سنويا، وهي ما تعادل ١٢ مليار شيكل. بمعنى أن حجم ميزانية الأمن، من ناحية دافعي الضرائب الإسرائيلييين، هي ٤٤ مليار شيكل ”فقط“ (١٤ر٤٣ مليار دولار). وبناء عليه، فإن ميزانية الأمن من ناحية دافعي الضرائب الإسرائيلييين، ليست الميزانية الأكبر في موازنة الدولة العامة، فهذه المرتبة المحترمة محفوظة لميزانية التعليم ٥ر٥ مليار شيكل (١٣ مليار دولار) في العام ٢٠١٦.

إلا أن وزارة الدفاع لا تكتفي بـ ٥٦ مليار شيكل، التي تخصصها لها



## صراع داخل إحدى الجاليات اليهودية الأميركية حول تأهيل نساء لمنزلة حاخام



مراسم منح شهادات تأهيل لنساء حاخامات في نيويورك في حزيران الماضي.

بسبب إخراج أنفسهم عن القاعدة، فإن هذه الحركة ليست جزءاً من اليهودية التوراتية ولا توجد أية صلاحية للقب حاخام الذي يمنح من مؤسساتها". ورغم عدم وجود أي تأثير للنقاش حول النساء في منصب حاخامات في إسرائيل، إلا أن الاعتقاد هو أن بيان الحريديم من شأنه أن يؤثر على الحاخامية الرئيسية الإسرائيلية، الحريدية. ووفقاً للصحيفة فإن الحاخامية الرئيسية الإسرائيلية نكلت في السنوات الأخيرة باخامين من الجناح الليبرالي في الأرثوذكسية العصرية، وهما الحاخام آفي فايس مؤسس تيار "الأرثوذكسية المفتوحة"، وحاخام مستوطنة "إفراات"، شلومو ريسكين.

ويتعين على الحاخامية الرئيسية الإسرائيلية، التي تنظر في مئات الملفات سنويا المتعلقة باستيضاح يهودية مهاجرين إلى إسرائيل وتسجيل زواج يهود في العالم، أن تعتم على حاخامين من خارج إسرائيل. ولهذا السبب لديها قوائم سرية لا توافق على كشفها أبداً. والحاخامية الرئيسية تعتمد على قسم من حاخامين وتعمت على قسم آخر. ومن شأن بيان "أغودات يسرائيل" أن يعرض عدداً متزايداً من حاخامي الأرثوذكسية العصرية لعدم الاعتراف من جانب الحاخامية الرئيسية الإسرائيلية.

ووصف مدير عام جمعية "عيتيم" الإسرائيلية، الحاخام الدكتور شاؤول برغر، بعد زيارة لنيو يورك، الوضع داخل الجالية الأرثوذكسية العصرية بالقول "هذا عالم كان يعيش سوية في الماضي، وكان عالماً جميلاً، واليوم أخذ يتفكك، ربما ينشأ من ذلك عالم أفضل، لكنني أتساءل ما الذي يحدث للأرثوذكسية، التي كان بإمكان الجميع فيها احترام وفهم الآخر؟ يبدو أن العالم الأرثوذكسي يعاني من نجاحه إذا كان يسمح لنفسه بأن يستثمر هذا الكم من الموارد في نقاشات داخلية، وأنا لا أقلل من أهميتهم، لكن التحديات الحقيقية هي الانحصار، والانفصال عن دولة إسرائيل وكذلك انعدام الاستقرار الاقتصادي لدى الكثيرين في هذه الجالية".

وفي الوقت الذي تبدو فيه هذه النقاشات أنها داخل من يطلقون على أنفسهم اسم الأرثوذكسية العصرية، فإن ما يصعد النقاشات والخلاف بشكل أكبر بكثير هو أن الحريديم، وهم اليهود الأرثوذكس المتعصبون جداً، قرروا التدخل في هذا الخلاف. وبعد ثلاثة أيام من صدور قرار مجلس حاخامي أميركا، أعلن "مجلس كبار التوراة" التابع لحركة "أغودات يسرائيل" في أميركا أنه منذ الآن لن يعترف بالحاخامين الرجال في الجناح الليبرالي في الأرثوذكسية العصرية. وجاء في بيانه أنه "من واجبنا الإعلان على الملأ أنه

وأدى هذا القرار إلى تصعيد النقاش داخل الجالية الأرثوذكسية العصرية، لكن الحاخام يسبخار كاتس، من "عشاق التوراة"، رأى أن الوضع لن يقود إلى انشقاق، أو ليس الآن على الأقل. وقال إنه "لا أصف ذلك انشقاقاً، فهذا نوع من التوضيح، وهناك من لم يؤيدوا أحد الجانبين أبداً. والوضع الآن أصبح أصعب قليلاً، وعلى الأفراد أن يتخذوا موقفاً الآن. وبرأيي، سيجتهد المتطرفون نحو اليمين، وهذا سيبيق فراغاً في الوسط، وإذا أدركنا الأمور بشكل صحيح، ونجحنا في إقناع الجمهور، الذي يشكك بنا حالياً، وبحق، بأننا نعمل في الواقع من أجل استمرارية الأرثوذكسية العصرية، فإننا سنأخذ مكاننا في الوسط".

لكن رئيس "عشاق التوراة"، ليزنر، ذهب أبعد من ذلك، وكتب في صفحته على "فيسبوك" أنه "لا يمكننا الاستمرار في سلب ٥٠٪ من قدرات جاليتنا، والصوت المميز الذي يتعين أن تحضره النساء كقيادات دينية، كذلك، في الخلاصة، يجب أن يتوقف الرجال عن القول للنساء ما الذي بإمكانهن أن ليس بإمكانهن فعله". كذلك وقع ليزنر على عرضة تؤيد تولي النساء مناصب قيادية دينية في الجالية. كما تردد في الانترنت أغنية احتجاجية صدرت من داخل الجالية ضد قرار مجلس حاخامي أميركا وحظي بها ١١ ألف مشاهدة.

## فجوة كبيرة بين الأشكناز والشرقيين في الأكاديميا وإسرائيل تتعمد إخفاء معطيات!

في سن ٢٥- ٣٤ عاماً يحملون شهادة أكاديمية بينما كانت نسبة الشرقيين ١١٪.

ويخيم على هذا المجال البحثي، الأخذ بالتراجع، قرار مكتب الإحصاء المركزي، الذي اتخذ قبل سنوات عديدة، بالاختفاء باستيضاح الدولة التي ولد فيها الأب وليس الجد.

وقدر المسؤولون في المكتب هذا القرار بوجود صعوبات موضوعية، بينها التكاليف المرتفعة المرتبطة بالتحقيق في ثلاثة أجيال في العينات الرسمية أو فيما يتعلق بالسؤال حول تحديد الهوية الطائفية "للأزواج المختلطة" من طائفتين يهوديتين.

ورأى كوهين في مقال نشره في مجلة "علم الاجتماع الإسرائيلي"، أن "الاعتماد على المواطن الأصلي للوالدين كمؤشر وحيد على تحديد الأصل الإثني للإنسان، وإلى جانبه القرار بتعقب أصوله لجبل واحد فقط، يؤدي إلى اختفاء الأصل الإثني غير الإسرائيلي من الإحصائية الرسمية في غضون جيلين بعد الهجرة، أو في غضون خمسين عاماً تقريباً". وفي هذا الإطار، بلغت نسبة المولودين في إسرائيل الذي ولد أباً وأهم في إسرائيل ٤٣٪ من مجمل السكان اليهود، بحسب الإحصاء السنوي للعام ٢٠١٥ الحالي.

وأوضح كوهين أن "مكتب الإحصاء المركزي هو هيئة تابعة لمكتب رئيس الحكومة، ولذلك فإنه يعكس السياسة تجاه السكان والأرض. وتوجد لهذا الأمر، بالطبع، انعكاسات على شكل تعداد إسرائيل لسكانها وعلى شكل جمع المعطيات واستعراضها".

وأضاف كوهين في مقال آخر أن "محو الإثنية أو 'الطائفية'، وتبني هوية إسرائيلية واضحة هي إحدى غايات بوتقة الصهر الإسرائيلية، لكن 'الأسرلة' الإدارية من هذا القبيل تقيد قدرة الباحثين على إجراء أبحاث حول ما إذا كانت الفجوات الاجتماعية - الاقتصادية بين الشرقيين والأشكناز قد اختفت فعلاً أم أنها تقلصت فقط في الجيل الثالث".

وتابع كوهين أنه يتبين من معلومات جزئية جمعها مكتب الإحصاء المركزي أن "الفجوات في الجيل الثالث ما زالت بحجم الفجوات في الجيل الثاني، بينما الأشخاص من أصول مختلطة أصبحوا من حيث تحصيلهم العلمي مشابهيين أكثر للأشكناز".

ورأى المحاضر والباحث البروفسور يوسي دهان أن "عدم تطرق مكتب الإحصاء المركزي إلى الأصل الطائفي هو جزء من نزغ التشريعية عن تناول الهوية الإثنية. ومن دون بحث كهذا، يصعب معرفة ما إذا كانت الفجوات بين المجموعات المختلفة ما زالت قائمة، إلى جانب صعوبة معالجة المشكلة. وهذا يجعل البحث أشبه بالنعامة".

ويتبين أن احتمالات اليهود في الحصول على تعليم أكاديمي أكثر بضعفين من احتمالات العرب، وأن نسبة حملة الشهادات الأكاديمية العرب هي ١٣٪ وفق معطيات العام ٢٠١١.

وتنعكس النسب المتغيرة لحملة الشهادات الأكاديمية جلياً من خلال تقسيم المدن والبلدات في إسرائيل بحسب الدرجة الاجتماعية - الاقتصادية، ويبلغ عددها عشر درجات، ونسبة الأكاديميين في الدرجات الثلاث العليا ثلاثة أضعاف الأكاديميين في الدرجات الثلاث الدنيا، ٤٧٪ مقابل ١٥٪. ويشدد البحث على أن هذا هو وضع مرزمن، لا يتغير. وتؤكد ذلك التقارير والمعطيات التي ينشرها "مركز أدفا"، الذي يحاول رسم نسب الاستحقاق لشهادة البجروت (التوجيهي) وفقاً لمستوى متوسط الدخل في كل بلدة ومدنية، على الرغم من سترار التعليم الذي تفرضه وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية على مثل هذه المعطيات.

ويتبين من تحليل المعطيات أن وجود شهادة أكاديمية لدى أحد الوالدين يزيد من احتمالات حصول الأبناء على تعليم جامعي بمرتين أو أكثر. رغم ذلك، فإن الفجوات الطائفية تكون موجودة حتى بعد "تجديد" المعطى الأخير المتعلق بثقافة أحد الوالدين على الأقل. وعزا البحث ذلك، جزئياً على الأقل، إلى التطابق بين انعدام المساواة الطبقة، الذي يتم التعبير عنه من خلال الفجوة بالفرض المتاحة والموارد المطلوبة للدراسة الأكاديمية، وبين انعدام المساواة الإثنية.

وأشار البحث إلى أن البنية الهرمية واضحة: العرب، وهم المجموعة الأكثر فقراً، في أسفل السلم، والشرقيون في الوسط، تحت "الإسرائيليين" و"المختلطين" والأشكناز. وأكد البحث على أن "انعدام التعليم العالي في المجموعات الضعيفة يقلل من احتمالات الحصول على تعليم عال في الجيل القادم والتالي أيضاً، ولذلك ثمة أهمية لاختراق الدائرة بدلا من نسخ الفجوات القائمة".

وقالت دوفرين إن بحثها ليس كاملاً، وإنه من أجل رسم صورة كاملة وأوسع حول العراقيل الاقتصادية والاجتماعية في الطريق إلى التعليم العالي ثمة حاجة إلى معطيات أخرى، مثل الوضع الاقتصادي للعائلات، الذي يسمح أو يمنع الحصول على تعليم عال، والمفاهيم تجاه التعليم العالي وغير ذلك، ولكن حتى لو توفرت متغيرات إضافية، تؤثر على العلاقة بين أصل الفرد واحتمال الحصول على لقب أكاديمي، إلا أنها "لن تقلل من خطورة السياق الطائفي في هذا الموضوع".

### اختفاء الأصل الإثني

يصعب مقارنة نتائج البحث الذي أعدته دوفرين مع أبحاث مشابهة سابقة. ورغم ذلك، وجد البروفسور نينون كوهين، الذي يحاضر في جامعتي تل أبيب وكولومبيا، بالاستناد إلى معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، أنه في العام ١٩٩٥ كان ٣٦٪ من مواليد إسرائيل من أصول أشكنازية

والاستنتاجات التي تم التعبير عنها (في البحث) لا تعكس بالضرورة آراء واستنتاجات مكتب الإحصاء المركزي.

ولعل هذه الملاحظات منحت مهدة البحث دوفرين حرية أكبر، وكتبت أن «الصورة الظاهرة من البحث محزنة. والحاجز المزودج للأصل والمكانة المائل أمام مجموعات مختلفة، لا يقبله العقل، خاصة بعد انضمام إسرائيل إلى OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، التي تضم أكثر الدول تطوراً، التي تنظر إلى الفجوات الاقتصادية على أنها عقبة وإلى التعليم على أنه حل

وأضافت دوفرين، من دون تحفظ وبأسلوب ليس مألوفاً في إصدارات مكتب الإحصاء المركزي، أن العلاقات المعروفة بين أصل الفرد والخلفية الاجتماعية - الاقتصادية "لا تعفي من الحاجة إلى اجتثاث العلاقة الطائفية، خاصة عندما تكون احتمالات النجاح في الحياة العملية نتيجة لتحسين رأس المال البشري".

ومصدر المعطيات التي استندت إليها دوفرين هو "الاستطلاع الاجتماعي"، الذي أجراه مكتب الإحصاء المركزي في العام ٢٠١١، ودقق بالأساس في الدراسة على مصادر حياة الأفراد. وقد سمح هذا الاستطلاع بالتدقيق في معطيات جغرافية وديمقراطية واجتماعية - اقتصادية حول سكان إسرائيل، من سن ٢٠ عاماً فما فوق، وبضمن ذلك العلاقة بين التحصيل العلمي للوالدين والتحصيل العلمي لأبنائهم، ويشار إلى أن معطيات هذا "الاستطلاع الاجتماعي" هي الأحدث في إسرائيل.

وتطرق البحث إلى الفجوة في القدرة على الحصول على شهادة أكاديمية بين الشبان المولودين في إسرائيل، وجاء فيه أنه "كان بالإمكان توقع فجوة أصغر في نسبة الأكاديميين بين مجموعتين من أصول الأفراد، وكان يفترض بمن تعلموا في جهاز التعليم الإسرائيلي المتاح لكل مواطن أن يرتقي في جهاز التعليم الأكاديمي بنسب متساوية، من دون علاقة بأصل ذويهم".

لكن كما ذكر أعلاه فإن المعطيات جاءت مختلفة. ويؤكد البحث، من خلال تحليل يأخذ بالحسبان عدة متغيرات، على أن احتمال أن يكون الفرد في إسرائيل أكاديمياً يزداد عندما يكون الوالدين من أصول غير شرقية. ويبين البحث أنه قياساً باليهودي الشرقي، فإنه عندما يكون الأصل إسرائيلي، أي شاب إسرائيلي مولود للوالدين ولداً في إسرائيل، يرتفع احتمال حصوله على تعليم أكاديمي بضعفين ونصف الضعف. وعندما يكون الأصل أشكنازياً يرتفع الاحتمال إلى ٦٧٪ ضعف، وعندما يكون الأصل "مختلطاً"، أي شاب مولود في إسرائيل لأبوين أحدهما مولود في آسيا أو إفريقيا والآخر في أوروبا أو أميركا، أو أحدهما مولود في إسرائيل والآخر في خارج البلاد، فإن الاحتمال يرتفع إلى ثلاثة أضعاف.

### الفجوة بين اليهود والعرب

رغم أن دوفرين ركزت في بحثها على الفروق الطائفية بين اليهود، إلا أنه تظهر في البحث معطيات تتعلق بالفجوة بين اليهود والعرب في إسرائيل.

يدور في الآونة الأخيرة صراع مرير داخل الطائفة اليهودية الأرثوذكسية، في الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل، حول تأهيل نساء لمنزلة الحاخامية، وسط رفض تام لهذا التأهيل من جانب حاخامين محافظين وتأييد آخرين «مفتحين» ينتمون إلى تيار مستحدث يطلق عليه اسم «الأرثوذكسية العصرية».

وذكرت صحيفة «هارتس» في تقرير تناولت فيه هذا الصراع، أن رئيس «بيشيفا» حويفي توراة» (المعهد الديني عشاق التوراة) في نيويورك، الحاخام دوف لينزر، أعلن من خلال شبكة الانترنت، قبل أسبوعين، أنه سيتناول في موعظته، التي ألقاها يوم السبت قبل الماضي، موضوعاً بعنوان «هل كانت رفقة نسوية؟»، في إشارة إلى الشخصية التوراتية رفقة زوجة إسحق ابن إبراهيم الخليل.

ونشر لينزر نص موعظته هذه ي صفحة المعهد الديني في «فيسبوك» وإلى جانبه عبارة «We can do it»، رمز الحركة النسوية.

وإلى جانب رسائل كتبها حاخامون ومقالات في الصحف والمواقع الالكترونية اليهودية والنقاشات في شبكات التواصل الاجتماعي، تناولت مواعظ الحاخامين في الكس في الولايات المتحدة قرار هيئتين حاخاميتين مركزيتين أميركيتين هاجمتا حاخامين من الجناح الليبرالي وبينهم حاخامو «عشاق التوراة».

ووفقاً للصحيفة فإن هذين القرارين يدفعان «الجالية الأرثوذكسية العصرية»، الثرية والتي لديها علاقات سياسية متشعبة، خطوة أخرى باتجاه الانشقاق على خلفية دينية. فقد قرر مجلس حاخامي أميركا، قبل ثلاثة أسابيع، بأغلبية الأصوات عدم الاعتراف بتأهيل نساء كحاخامات ومنع تخفيهن في مناصب قيادة دينية. وقالت الصحيفة إن هذا القرار يعني تمرير خط في وسط الجالية اليهودية الأرثوذكسية.

ولفتت الصحيفة إلى أن الكثيرين في الجالية الأرثوذكسية يعرفون الحدود غير الدقيقة بين الجناح المركزي للأرثوذكسية العصرية والجناح الليبرالي، "لكن الأفراد يتخذون موقفاً عندما ترسم الحدود، وبضمنهم أولئك الذي يقفون عادة على الحياد".

وتصاعدت حدة التوتر داخل هذه الجالية اليهودية مؤخراً، رغم أن هذا التوتر سائد منذ عدة سنوات. وقد تصاعد الآن بعد أن منحت «بيشيفا» مهراتن في مهناتن في نيويورك، التابعة لـ"عشاق التوراة"، شهادات تأهيل لمنصب حاخام ليست نساء. كذلك تم في الشهر الأخير منح شهادات تأهيل كهذه لأربع نساء من إسرائيل. كما أن الوضع ليس هادئاً في أوساط هذه الجالية في لندن، بعد أن استأجر كنيس مركزي خدمات ناشطة نسوية متدبنة، تدعى دينا برافر، وعينها في منصب تربوي هام. وعقب على ذلك الحاخام الأكبر في بريطانيا، أفرايم ميرفيس، بتحذير رؤسك الجالية من تعيين "متحدثين غير لائقين" والمج إلى برافر، التي تدرس من أجل الحصول على شهادة تأهيل في الحاخامية في موازاة عملها الجديد.

وأشارت «هارتس» إلى أن عمليات التأهيل هذه على أيدي حاخامين أرثوذكس، ومنح شهادات بعد سنوات من التعليم، تجري بصورة خاصة ومن دون أن يتوقع أحد أن يتم الاعتراف بها حالياً من جانب الحاخامية الرئيسية الإسرائيلية أو من جانب منظمات الحاخامين الكبرى في أميركا وبريطانيا.

ورغم أن رئيس مجلس حاخامي أميركا، الحاخام شالوم باوم، أعلن في تصريح لوكالة الأنباء اليهودية JTR أن لم يؤيد قرار المجلس ورأى أنه لا حاجة لاتخاذ حالياً، إلا أن أغلبية أعضاء المجلس أيدوا قرار عدم الاعتراف بتأهيل النساء للحاخامية. وجاء في قرار المجلس أن "نساء مجلس حاخامي أميركا، الذين يتولون مناصب في المؤسسات الأرثوذكسية، لن يؤهلوا نساء كحاخامات أرثوذكسيات، أو السماح بمنحهن لقباً يلجح إلى تأهيل لحاخامية على أيدي من يدرس تعاليم دينية في مؤسسة أرثوذكسية".

رغم مرور سبعة عقود تقريبا على إقامة إسرائيل، وعلى الادعاء ببناء مجتمع يهودي متنوع أفرادها بالمساواة في الحصول على الخدمات، إلا أنه لا تزال هناك فجوات بين الأشكناز، أي اليهود من أصول غربية، واليهود الشرقيين، الذين هاجروا من دول آسيوية وإفريقية.

وتبرز هذه الفجوات في مجالات عديدة، لصالح الأشكناز، بينها مستوى الدخل والوظائف والتعليم.

ورغم الإعلان المتكرر في إسرائيل عن دفن «العرفيت الطائفي»، إلا أنه يظهر مجدداً بين حين وآخر، وخاصة من خلال أبحاث ودراسات في العديد من المجالات.

وصدر حديثاً بحث عن قسم العالم الرئيسي في مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، يعنون «تساوي الفرص في التعليم- عقبات ديمغرافية واجتماعية - اقتصادية»، أعدته الباحثة نوريت دوفرين، تحت إشراف كبار المسؤولين في هذا المكتب، وأظهر وجود فجوة كبيرة بين نسبة الأكاديميين الأشكناز والشرقيين.

واستند هذا البحث إلى معطيات مكتب الإحصاء المركزي، وركز على الفئة العمرية ما بين ٢٥ عاماً إلى ٤٤ عاماً. وتبين من هذا البحث أن أعلى نسبة من حاملي الشهادات الأكاديمية كانت لدى الإسرائيليين المولودين لأب مولود في إسرائيل ولأم أشكنازية وبلغت ٤٩٪، وتلاه المولودون للوالدين مهاجرين من أصول أشكنازية وبلغت نسبة هؤلاء ٤٦٪.

وحل في المرتبة الثالثة من حملة الشهادات الأكاديمية الشبان من أصول أشكنازية الذين ولدوا خارج إسرائيل ونسبتهم ٤٢٪. بعد ذلك يأتي المولودون للوالدين أحدهما من أصول أشكنازية والآخر شرقية، بنسبة ٤٥٪. ويحمل شهادات أكاديمية ٣٥٣٪ من الشبان المولودين للوالدين ولداً في إسرائيل، ولا توجد معطيات حول أصولهما، ويليهم المهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق، الذين قدموا إلى إسرائيل ابتداء من العام ١٩٩٠، ونسبتهم ٣٤٪.

وجاءت مجموعتان في أدنى القائمة: الشرقيون المولودون في دول آسيوية وإفريقية، ويحمل ٣١٪ منهم شهادة أكاديمية، وحل في المرتبة الأخيرة الشبان المولودون في إسرائيل لأبوين من أصول شرقية.

ولفتت الدراسة إلى أن هذا المعطى الأخير يتحدث عن شبان ولدوا في إسرائيل وتعلموا فيها، ولذلك فإن مسؤولية جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي حيالهم كاملة ومطلقة. ويشكل هذا المعطى، أكثر من أي معطى آخر «كبير دليل على الفشل في تصحيح الفجوات».

وأشار البحث إلى أنه خلال السنوات العشر الأخيرة تراجع اهتمام الأبحاث الأكاديمية في الفجوات الطائفية المتعلقة بالتحصيل العلمي لدى اليهود في إسرائيل، قياساً بما كان عليه الوضع قبل ١٥ و ٢٠ عاماً. وعزا البحث ذلك إلى وجود صعوبات في مناهج البحث، التابعة بقدر كبير من قرار مكتب الإحصاء المركزي بتعقب أصول الفرد لجيل واحد فقط. وعلى ما يبدو أن يسبب حساسية الموضوع، فإنه تم التشديد في البحث على أن «الآراء



